تنبيه الأفاضل

على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل

تأليف

الإمام محمد بن علي الشوكاني

المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ

رحمه الله تعالى

علق عليها وخرج أحاديثها

مشهور حسن سلمان

دار ابن حزم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً، عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾(1).

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾(2).

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ

---

(1) سورة آل عمران: آية رقم (١٠٢).

(2) سورة النساء: آية رقم (١).

﴿... لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[1].

أما بعد:

فهذه رسالة مفيدة فيما جاء في زيادة العمر ونقصه، وبيان الوجه الصحيح في هذه المسألة، جمع فيه مصنّفها العلاّمةُ الشوكاني - رحمه الله تعالى - الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، وما روي من الآثار والأخبار عن الصحابة في هذا الموضوع. وذكر أدلة النّافين لزيادة العمر ونقصه، وملاحظاته القيّمة الماتعة المفيدة عليها، وخرج بنتيجة فيها، وهي ما دلت عليه الأحاديث الصحيحة الصّريحة في زيادة العمر والرزق ونقصه، ودفع استشكالات المانعين بأسلوب سهل ممتع، وبحجّة قويّة، كيف لا، وهو المتَّخِذُ من الكتابِ وصحيحِ السنّة المعتمد، البعيدُ عن آراء الرّجال العارية عن الدّليل.

قال رحمه الله تعالى في خاتمة هذه الرسالة:

«... ولا حاجة لنا إلى نقل مقالات الرجال، فقد قدّمنا من أدلة الكتاب والسنن والجمع بينهما، ما يكفي المنصف،

---

(١) سورة الأحزاب: آية رقم (٧٠ - ٧١).

ويريحه من الأبحاث الطويلة العريضة الواقعة في هذه المسائل، ومن الإلزامات التي ألزم بها بعض القائلين البعض الآخر، ودين الله سبحانه بين المفرط والغالي. وفي هذا المقدار كفاية، لمن له هداية، والله وليُّ التَّوفيق». انتهى.

وأقدِّم هذه الرسالة في طبعتها الثّانية هذه، بعد تعليق عليها، وتخريج أحاديثها، وقد طبعت - قبلُ - دون ذلك، مع وجود نقص فيها، وضعتُه بين معقوفتين، وتصحيف كثير شنيع، وزيادة ألفاظ لا وجود لها في أصل الرسالة، إذ بها يتغيّر المعنى الذي يريده واضعها، على الرّغم من صغر حجمها! فإن أصبتُ ووفقتُ في ذلك: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ وإن قصرتُ وأخطأت ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ وأخيراً... الله تعالى أسأل، وبأسمائه وصفاته أتوسل، أن يكتب لي أجرين في كل ما علّقتُ عليه، وأن يرزقني فهماً في كتابه، ثم في سنّة نبيّه، وقولاً وعملاً يؤدّي به عنا حقّه، ويوجب لنا نافلة مزيده، انه سميع مجيب.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً.

المحقق

بسم الله الرحمٰن الرحيم

[المقدمة]

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد المرسلين، وعلى آله الأطهرين.

[موضوع الرسالة]

إعلم أنه قد طال الكلام من أهل العلم، على ما يظهر في بادىء الرَّأي مِنَ التَّعارض بين هذه الآيات الشريفة، وهي قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ﴾[1] وقوله: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾[2] وقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾[3] وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[4]. فقد قيل: إنَّها معارضةٌ

---

(١) سورة المنافقون: آية رقم (١١).

(٢) سورة نوح: آية رقم (٤).

(٣) سورة النحل: آية رقم (٦١).

(٤) سورة آل عمران: آية رقم (١٤٥).

لقوله عزّ وجلّ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[1] وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ﴾[2].

[القائلون بعدم زيادة العمر ونقصه: أدلتهم وأجوبتهم على المثبتين الزيادة والنقصان]:

فذهب الجمهور[3] إلى أن العمر لا يزيد ولا ينقص إستدلالاً بالآيات المتقدمة والأحاديث الصحيحة: كحديث [ابن] مسعود عن النبي ﷺ قال: «إن أحدكم يُجْمَعُ خَلْقُه في أربعين يوماً، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مُضْغَةً مثل ذلك، ثم يبعث اللَّهُ مَلَكاً، ويؤْمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد»[4]. وهو في «الصحيحين» وغيرهما.

---

(١) سورة الرعد: آية رقم (٣٩).

(٢) سورة الأنعام: آية رقم (٢).

(٣) قال الشيخ مرعي الكرمي «ت ١٠٣٣ هـ» في رسالته «إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزّيادة والنقصان»: (ص ٤١ ـ ٤٢):
«. . . ومنهم من قال: إن العمر لا يزيد ولا ينقص، وبه قال جمهور العلماء. وحكى ابن عطيّة في تفسير سورة الأعراف: أنه مذهب أهل السنّة»!!.

(٤) أخرجه البخاري: الصحيح: كتاب القدر: باب منه: (٤٧٧/١١) =

وما ورد في معناه من الأحاديث الصّحيحة وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾[1] إن المعنى يمحو ما يشاء من الشرائع والفرائض ينسخه ويبدله ويثبت ما يشاء فلا ينسخه وجملة الناسخ والمنسوخ عنده في أمِّ الكتاب[2].

ولا يخفى أن هذا تخصيص لعموم الآية لغير مخصص!

وأيضاً: يقال لهم: إنَّ القلم قد جرى بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة كما في الأحاديث الصحيحة[3]، ومن جملة ذلك في

حديث رقم (٦٥٩٤) ومسلم: كتاب القدر: باب كيفية خلق الآدمي: (٤/٢٠٣٦) حديث رقم (٢٦٤٣) وغيرهما.

(١) سورة الرعد: آية رقم (٣٩).

(٢) هذا تفسير قتادة، كما نسبه له: الثّعالبي في «الجواهر الحسان»: (٢/٢٧٣) والماوردي في «النكت والعيون» وابن الجوزي في «زاد المسير»: (٤/٣٣٧) والقرطبي في «الجامع لأحكام القرآن»: (٩/٣٣١) وزاد نسبته إلى «ابن جبير وابن زيد» وقال: «ونحوه ذكره النحاس والمهدوي عن ابن عباس».

(٣) من ذلك: حديث عبادة بن الصّامت قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما خلق الله القلم، قال له: اكتب. قال: يا رب، وما أكتب؟ قال: أكتب مقادير كل شيء» أخرجه أبو داود في «السنن»: (٤/٢٢٥) رقم (٤٧٠٠) والترمذي في «الجامع»: (٤/٤٥٧ ـ ٤٥٨) رقم (٢١٥٥) والطيالسي في «المسند»: (ص ٧٩) رقم (٥٧٧) والطبري في «التفسير»: (٢٩/١٧) والآجرّي في «الشريعة»: (ص ١٧٧ ـ ١٧٨ و١٨٧) وأحمد في =

الشرائع والفرائض، فهي مثل العُمر إذ جاز فيها المحو والإثبات جاز في العمر المحو والإثبات[1].

وقيل: المراد: محو ما في ديوان الحفظة من ما ليس بحسنة ولا سيئة لأنّهم مأمورون بكتب كل ما ينطق به الإنسان[2].

= «المسند»: (٥/٣١٧) وابن أبي عاصم في «السنة»: (١/٤٨ و٤٩ و٥٠) رقم (١٠٢ ـ ١٠٤) و(١٠٧) و«الأوائل»: رقم (١ و٢) والبيهقي في «السنن الكبرى»: (١٠/٢٠٤) و«الإعتقاد»: (ص ١٣٦) وابن الجعد في «المسند»: (٢/١١٨٣ ـ ١١٨٤) رقم (٣٥٦٩) ومن طريقه: الدّارقطني في «الجزء الثالث والعشرون من حديث أبي طاهر الذّهلي»: رقم (١٢) وأبو نعيم في «الحلية»: (٥/٢٤٨) قال ابن حجر الهيثمي في «الفتاوى الحديثية»: «صح من طرق» ونقل الشيخ مرعي في «إرشاد ذوي العرفان»: (ص ٣٥) عن ابن المديني أنه قال: إسناده حسن، وصححه الترمذي وغيره.

(١) وقد تعقّب الشيخُ مرعي الكرمي الحنبلي القولَ السابق ـ بنحوٍ من كلام المصنِّف، فقال: «وفيه نظر، لأن القلم جرى بما هو كائن إلى يوم القيامة، ومن جملة ذلك الحكم، فلما جاز نسخ الحكم وإثباته، فكذلك العمر» من رسالة «إرشاد ذوي العرفان»: (ص ٥٣ ـ بتحقيقنا).

(٢) هذا تفسير أبي صالح والضحاك، ونسبه لهما: ابن الجوزي في «زاد المسير»: (٤/٣٣٨) والقرطبي في «الجامع لأحكام القرآن»: =

ويجاب عنه بمثل الجواب الأول[1].

وقيل: يغفر الله ما يشاء من ذنوب عباده، ويترك ما يشاء فلا يغفره[2].

ويجاب عنه بمثل الجواب السابق.

وقيل: يمحو ما يشاء من القرون كقوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾[3]. وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾[4] فيمحو قرناً ويثبت قرناً[5].

ويجاب عنه بمثل ما تقدم.

وقيل: هو الذي يعمل بطاعة الله ما يعمل لمعصيته،

(٩/٣٣١) وعزاه الماوردي في «النكت والعيون»: (٢/٣٣٥) للضحاك فقط.

(١) قال فيه الشيخ مرعي في «إرشاد ذوي العرفان»: (ص ٥٤): «هو قريب، لكن المراد لا يدفع الإيراد».

(٢) هذا تفسير سعيد بن جبير، وإلى نحوه ذهب عكرمة، فقال: يمحو ما يشاء بالتوبة، ويثبت مكانها حسنات. انظر: «زاد المسير»: (٤/٣٣٨) و«الجامع لأحكام القرآن»: (٩/٣٣١).

(٣) سورة يس: آية رقم (٣١).

(٤) سورة المؤمنون: آية رقم (٣١).

(٥) هذا تفسير علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ كما في «تفسير القرطبي»: (٩/٣٣٢).

فيموت على ضلالة، فهذا الـذي يمحو الله، والـذي يكتبه الرجل يعمـل بمعصية الله ثم يتـوب، فيمحو الله من ديـوان السيئات ويثبته في ديوان الحسنات.

وقيل: يمحو ما يشاء: يعني الدنيا. ويثبت: الآخرة.

وقيل غير ذلك[1].

وكل هذه الأقوال دعاوى مجـردة[2]، ولا شك أن آيـة المحو والإثبات عامةٌ لكل ما يشاؤه الله سبحانه، فلا يجـوز تخصيصها إلا لمخصص، وإلا كان من التقوّل على الله بما لم يقل. وقد توعد الله سبحانه على ذلك وقرنه بالشرك فقال:

---

(١) من مثل: قول الحسن: يمحو مَنْ حان أجلُهُ، ويدع ثابتاً مَنْ لم يَحِنْ أجلُهُ. وهذا القول مأثور عن ابن عباس، كما قال الماوردي في «النكت والعيون»: (٢/٣٣٥).
وانـظر: «زاد المسيـر»: (٤/٣٣٨) و«تفسيـر القـرطبي»: (٩/٣٣٢).

(٢) قال الشيخ مرعي في: «إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزّيادة والنقصان»: (ص ٥٥): «قلت: وفي كل هذه الأجوبة نظر، لما مرّ، ولأنه تخصيص من غير مخصص».
وقـال القرطبي في «تفسيـره»: (٩/٣٢٩): «مثل هـذا لا يدرك بالرأي والإجتهاد، وإنما يؤخذ توقيفاً، فإن صحّ فالقولُ به يجب، ويوقف عنده، وإلا فتكون الآيةُ عامة في جميع الأشياء، وهـو الأظهر، والله أعلم».

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[1] وأجابوا على قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾[2].

أجابوا عليها: بأن المراد بالمعمر طويل العمر، والمراد بالنّاقص قصير العمر[3]. [في] هذا نظر. لأنّ الضمير في قوله: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ يعود إلى قوله: ﴿مِن مُّعَمَّرٍ﴾ والمعنى على هذا: وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمر ذلك المعمر إلا في كتاب. هذا ظاهر المعنى النظم القرآني، واما التأويل المذكور، فإنّما يتمّ على إرجاع الضّمير المذكور إلى غير ما هو المرجع في الآية، وذلك لا وجود له في النظم.

---

(١) سورة الأعراف: آية رقم (٣٣).

(٢) سورة فاطر: آية رقم (١١).

(٣) والمعنى: كل مَنْ طال عمرُهُ، أو نقص، فهو مكتوب في الكتاب. والتفسير السابق هو الذي اختاره الطبري، وقال عنه ابن كثير: وهو كما قال، واختاره النحاس. وقال: وهو أشبهها بظاهر التنزيل. انظر: «جامع البيان»: (١٢٣/٢٢ ـ ط دار الفكر) و«الجامع لأحكام القرآن»: (٣٣٣/١٤) و«تفسير ابن كثير»: (/).

وقيل: إن معنى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ ما يستقبله من معمر. ومعنى: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ ما قد مضى[1].

وهذا أيضاً خلاف الظاهر، وأن هذا ليس نقص من نفس العمر، والنّقص يقابل الزيادة، وهاهنا جعله مقابلاً للبقيّة من العمر، وليس ذلك بصحيح.

وقيل: المعنى ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ مَنْ بلغ من الهرم ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ أي من عمر آخر غير هذا الذي بلغ من الهرم.

ويجاب عنه بما تقدم. وقيل: العمر مَنْ بلغ عمره ستين سنة، والمنقوص من عمره مَن يموت قبل الستين.

---

(١) وهذا القول نحو القول السابق، ولكنه على وجه آخر، وهذا قول ابن جبير، فقال في تفسير الآية: مكتوب في أوّل الكتاب: عمره كذا أو كذا. ثم يكتب أسفل من ذلك: ذهب يوم، ذهب يومان، ذهب ثلاثة، حتى ينقضي عمره.
انظر: «إرشاد ذوي العرفان»: (ص ٥٦) و«معالم التنزيل»: (٥٢١/٤) و«روح المعاني»: (١٧٧/٢٢) وفيه بعده: «وروي هذا عن ابن عباس وابن جبير وأبي مالك وحسان بن عطية والسّدي».
وانظر أيضاً: «زاد المسير»: (٤٨٠/٦ ـ ٤٨١) و«النكت والعيون»: (٣٧١/٣) و«تفسير القرطبي» (٣٣٣/١٤).

وقيل غير ذلك من التأويلات التي يردها اللفظ، ويدفعها.

وأجابوا عن قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[1]. بأن المراد بالأجل الأول الهرم والثاني الوفاة.

وقيل: الأول: ما قد نقص من عمر كل أحد. والثّاني: ما بقي من عمر كل أحد.

وقيل: الأول: أجل الموت. والثاني: أجل الحياة في الآخرة.

وقيل: المراد بالأوّل: ما بين خلق الإنسان إلى موته. والثاني: ما بين موته إلى بعثه[2].

وقيل غير ذلك، مما فيه مخالفة للنظم القرآني.

[القائلون بزيادة العمر ونقصه: أدلتهم وردودهم]:

وقال جمعٌ من أهل العلم: إنَّ العمر يزيد وينقص[3].

---

(١) سورة الأنعام: آية رقم (٢).

(٢) انظر: هذه الأقوال في «تفسير الرازي»: (١٢/١٥٣) و«النكت والعيون»: (١/٥٠٩) و«إرشاد ذوي العرفان»: (ص ٥٧ ـ ٥٨).

(٣) وهذا مذهب جمع من الصحابة، منهم: عمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود، وأبو وائل وكعب، وجمع كثير، وجمّ غفير. =

واستدلوا بالآيات المتقدّمة، فإنّ المحو والإثبات عامّان يتناولان العمر والرّزق، أو السعادة والشقاوة، وغير ذلك.

وقد ثبت [عن] جماعةٍ مـن السَّلَفِ من الصّحابة ومن بعـدهم أنهم: كانـوا يقولـون في أدعيتهم: اللهم إن كنتَ كتبتني في أهل السعادة، فاثبتني فيهم، وإن كنت كتبني في أهل الشقاوة فامحني، واثبتني في أهل السعادة.

ولم يأت القائلون بمنع زيادة العمر ونقصانه ونحو ذلك، بما يخصص هذا العموم. وهكذا يدل على هذا المعنى الآية الثانية: فإن معناها أنه لا يطول عمر إنسان ولا ينقص إلا وهو في كتاب أي في اللوح المحفوظ، وهكذا يدل قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾[1] أن للإنسان أجلين، يقضي الله سبحانه له بما يشاء منها مِنْ زيادة أو نَقْصٍ. ويدل على هذا أيضاً [مـا] في «الصّحيحين» وغيرِهمـا عن جماعـة من الصّحابة عن النبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أن صلة الرحم تزيد في العمر.

= انظر: «تفسير الـرازي»: (١٩/ ٦٥) و«زاد المسير»: (٤/ ٣٣٧) و«تفسيـر القرطبي»: (٩/ ٣٣٠) و«إرشـاد ذوي العـرفـان»: (ص ٤١).

(١) سورة الأنعام: آية رقم (٢).

وفي لفظ في «الصحيحين»: «من أحب أن يبسط له في رزقه، وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه». وفي لفظ: «من أحب أن يمد الله في عمره وأجله، ويبسط له في رزقه فليتق الله وليصل رحمه»[1].

وفي لفظ: «صلة الرحم وحسن الخلق يعمّران الدّيار ويزيدان من الأعمار»[2].

---

(١) أخرجه البخاري: الصحيح: كتاب الأدب: من بسط له في الرزق بصلة الرّحم: (١٠/٤١٥) رقم (٥٩٨٦) وكتاب البيوع: باب مَنْ أحب البسط في الرزق: (٤/٣٠١) رقم (٢٠٦٧) والأدب المفرد: رقم (٥٦) ومسلم: الصحيح: كتاب البر والصّلة: باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها: (٤/١٩٨٢) رقم (٢٥٥٧) وأبو داود في «السنن»: (٢/١٣٢ - ١٣٣) رقم (١٦٩٣) وأحمد في «المسند»: (٣/١٥٦ و٢٤٧ و٢٦٦) والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٧/٢٧) والبغوي في «شرح السنة»: (١٣/١٨ - ١٩) رقم (٣٤٢٩) وأبو نعيم في «حلية الأولياء»: (٣/١٠٧) وأبو يعلى في «المسند»: (٦/٢٩٢) رقم (٣٦٠٩) و(٧/١٣٥ و١٥٣) رقم (٤٠٩٧) و(٤١٢٣) وابن حبان في «الصحيح»: (١/٣٣٣) رقم (٤٤٠ - مع الإحسان) من طرق عن أنس بن مالك رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري: الصحيح: كتاب الأدب: باب من بسط له في الرزق بصلة الرحم: (١٠/٤١٥) رقم (٥٩٨٥) وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد»: (١/٣٨٦) والدّيلمي في

ومن أعظم الأدلة: ما ورد في الكتاب العزيز من الأمر بالدعاء لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[1] وقوله: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾[2] وقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[3] وقوله: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾[4].

= «مسند الفردوس» وابن عساكر في «تاريخ دمشق» كما في «كنز العمال»: (٣/٣٥٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وأخرجه أحمد في «المسند»: (٦/١٥٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» كما في «تخريج أحاديث الكشاف»: (ص ١٣٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقال المنذري في «الترغيب والترهيب»: (٣/٢٢٤) وتبعه الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٨/١٥٣): «رواه أحمد، ورواته ثقات، إلا أن عبدالرحمٰن بن القاسم لم يسمع من عائشة»!!.

قلت: في مطبوع المسند بين عبدالرحمٰن وعائشة القاسم، وسماعه من عائشة ثابت وصحيح.

وللحديث طرق أخرى عند الأصبهاني في «الترغيب» عن أبي سعيد، كما قال الحافظ في «الكافي الشاف»: (ص ١٣٩).

(١) سورة غافر: آية رقم (٦٠).

(٢) سورة النمل: آية رقم (٦٢).

(٣) سورة البقرة: آية رقم (١٨٦).

(٤) سورة النساء: آية رقم (٣٢).

والأحاديث المشتملة على الأمر بالدعاء متواترة، وفيها: إن الدّعاء يدفع البلاء ويرد القضاء[1]، وفيها أن: «الدعاء هو العبادة»[2].

---

(١) من مثل قوله ﷺ: «ما يزيد في العمر إلى البر، ولا يرد القدر إلا الدعاء، وإن العبد ليحرم الرّزق بالذّنب يصيبه».
أخرجه وكيع في «الزهد»: (٣/٧١١ - ٧١٢) رقم (٤٠٧) وأحمد في «المسند»: و (٥/٢٧٧ و ٢٨٢) وهنّاد في «الزهد»: (٢/٤٩١) رقم (١٠٠٩) وابن حبان في «الصحيح»: رقم (٢٦٨ - موارد الظّمآن) والنسائي في «السنن الكبرى»: كتاب الرقائق: كما في «تحفة الأشراف»: (٢/١٣٣) وابن ماجة: المقدمة: باب في القدر: (١/٣٥) رقم (٩٠) وكتاب الفتن: باب العقوبات: (٢/١٣٣٤) رقم (٤٠٢٢) والطحاوي في «مشكل الآثار»: (٤/١٦٩) والطبراني في «المعجم الكبير»: (٢/٩٧) والقضاعي في «مسند الشهاب»: (٢/٣٥ - ٣٦) رقم (٨٣١) وابن أبي شيبة في «المصنف»: (١٠/٤٤١ - ٤٤٢) والبغوي في «شرح السنة»: (١٣/٦) والحاكم في «المستدرك»: (١/٤٩٣) والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» كما في «كنز العمال»: (١٦/٤٦٣) رقم (٤٥٤٥٤) وابن منيع في «مسنده» كما قال البوصيري في «مصباح الزجاجة»: (ل ٨/أ) مخطوط، وقال:
«سألت شيخنا أبا الفضل - رحمه الله - عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث حسن» والحديث صححه الحاكم، ووافقه الذّهبي.
وقال المنذري: رواه النسائي بإسناد صحيح.
وانظر: «فيض القدير»: (٢/٣٣٣) و «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: رقم (١٥٤).

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»: رقم (٧١٤) وابن المبارك

وفيها: الإستعاذة من سوء القضاء، كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في «الصّحيح» أنه قال: «اللهم إني أعوذ بك من سوء القضاء»[1] كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم

في «الزهد»: رقم (١٢٩٨) والطيالسي في «المسند»: رقم (١٢٥٢ - منحة المعبود) وأبو داود في «السنن»: رقم (١٤٧٩) والترمذي في «الجامع»: رقم (٣٣٧٢) والنسائي في «السنن الكبرى» كما في «تحفة الأشراف»: (٩/ ٣٠) وابن ماجه في «السنن»: رقم (٣٨٢٨). وأحمد في «المسند»: (٤/ ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٦) وابن حبان في «الصحيح»: رقم (٢٣٩٦/ موارد الظّمآن) والطبراني في «المعجم الصغير»: (٢/ ٩٧) والحاكم في «المستدرك»: (١/ ٤٩٠، ٤٩١) وابن جرير في «التفسير»: (٢٤/ ٥١، ٥٢) والبغوي في «معالم التنزيل»: (٦/ ١٠١) و«شرح السنة»: (٥/ ١٨٤، ١٨٥) وأبو نعيم في «حلية الأولياء»: (٨/ ١٢٠).

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح» وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وصححه النووي في «الأذكار»: (ص ٣٣٣) وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (١/ ٤٩): «وإسناده جيد»، وحسنه السخاوي كما في «الفتوحات الربانية»: (٧/ ١٩١). وعزاه العجلوني في «كشف الخفاء»: رقم (١٢٩٥) إلى «صحيح مسلم»، فوهم!!.

(١) روى الإمام البخاري في «الصحيح»: (١١/ ١٤٨ و٥١٣) رقم (٦٣٤٧) و(٦٦١٦) عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ يتعوّذ من جهد البلاء، ودرك الشّقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء.

قال: «وقني شر ما قضيت»[1]. فإذا كان الدعاء لا يفيد شيئاً، وأنه ليس للإنسان إلا ما قد سبق في القضاء الأزلي، لكان أمرُه عَزَّ وجلَّ بالدّعاء لغواً لا فائدة فيه، وكذلك وعدُه بالإجابة للعباد الدّاعين. وهكذا تكون استعاذة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لغواً لا فائدة فيها، وهكذا يكون ما ثبت في الأحاديث المتواترة المشتملة على الأمر بالدّعاء، وأنه عبادة، لغواً لا فائدة فيها. وهكذا يكون قوله صلى الله عليه وآله وسلم «وقني شرَّ ما قضيت»[2] لغواً لا فائدة فيه. وهكذا يكون أمرُهُ صلى الله عليه وآله وسلم بالتّداوي، وأنَّ الله ـ سبحانه ـ ما أنزل من داء إلا وله دواء، لغواً لا فائدة فيه مع ثبوت الأمر بالتّداوي في «الصحيح» عنه صلى الله عليه وآله وسلم[3].

---

(١) جزء من حديث: أخرجه الترمذي في «الجامع»: رقم (٤٦٤) والنسائي في «المجتبى»: (٢٤٨/٣) وأبو داود في «السنن»: رقم (١٤٢٥) وابن ماجه في «السنن»: رقم (١١٧٨) والدارمي في «السنن»: (٣٧٣/١) وأحمد في «المسند»: (١٩٩/١، ٢٠٠) والطيالسي في «المسند»: (١٠١/١) والحاكم في «المستدرك»: (١٧٢/٣) وإسناده صحيح.

(٢) مضى تخريجه.

(٣) من مثل حديث أسامة بن شريك رفعه: «تداووا فإن الله لم يخلق داءً، إلا خلق له دواء، إلا السام، والسّام الموت».

أخرجه ابن حبان في «الصحيح»: (٦٢١/٧) رقم (٦٠٢٩ و ٦٠٣٢ ـ مع الإحسان) وأحمد في «المسند»: (٢٧٨/٤) والترمذي في «الجامع»: (٣٨٣/٤) رقم (٢٠٣٨) وأبو داود في «السنن»: (٣/٤) رقم (٣٨٥٥) والنسائي في «السنن الكبرى» كما في «تحفة الأشراف»: (٦٢/١، ٦٣) والحميدي في «المسند»: رقم (٨٢٤) وابن ماجة في «السنن»: رقم (٣٤٣٦) والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٣٢٣/٤) والطبراني في «المعجم الكبير»: (١٤٤/١ ـ ١٥١) و «المعجم الصغير»: (٢٠٢/١، ٢٠٣) والخطيب في «تاريخ بغداد»: (١٩٧/٩) والبغوي في «شرح السنة»: (١٣٨/١٢، ١٣٩) والطيالسي في «المسند»: (ص ١٧١) رقم (١٢٣٢) والحاكم في «المستدرك»: (١٢١/١) و (٣٩٩/٤) والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٣٤٣/٩) وابن خزيمة والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٢٩١) وكما في «الفتح»: (١٣٥/١٠).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه» ثم قال: «ولهذا الحديث طرق، سبيلنا أن نخرجها بمشيئة الله في كتاب الطب».

ووافقه الذهبي على صحة الحديث. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن خزيمة، وحسّنه البغوي، وقال البوصيري: «إسناده صحيح، رجاله ثقات». وهو كما قال.

ومن مثل حديث أبي هريرة رفعه: «ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء».

أخرجه البخاري في «الصحيح»: (١٣٤/١٠) رقم (٥٦٧٨) وابن أبي شيبة في «المصنف»: (١/٨) وابن ماجة في «السنن»: رقم (٣٤٣٩) وغيرهم.

فإن قُلْتَ: فعلى ما يحمل ما تقدم من الآيات القاضية بأن الأجل يتقدم ولا يتأخر، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[1]؟.

قلتُ: قد أجاب عن ذلك بعضُ السّلفِ وتبعه الخلف، بأنّ هذه الآية مختصة بالأجل إذا حضر، فإنه لا يتقدّم ولا يتأخرّ عند حضوره.

ويؤيّد هذا: أنها مقيّدة بذلك، فإنه قال: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾. ومثل هذا التقيد المذكور في هذه الآية: قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَآ﴾[2] وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾[3] فقد أمكن الجمع: بحمل هذه الآيات على هذا المعنى، فإذا حضر الأجل لم يتقدّم ولم يتأخّر. وفي غير هذه الحالة، يجوز أن يؤخّره الله بالدّعاء أو بصلة الرحم، أو بفعل الخير. ويجوز أن يقدّم لمن عمل شراً، أو قطع ما أمر الله به أن يوصل، وانتهك محارم الله سبحانه.

---

(١) سورة النحل: آية رقم (٦١).
(٢) سورة المنافقون: آية رقم (١١).
(٣) سورة نوح: آية رقم (٤).

فإن قُلْتَ: فعلى ما يحمل قوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾(١) وقوله: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾(٢). وكذلك ما ورد في هذا المعنى؟.

قُلتُ: هذه أولاً معارضة بمثلها، مثل ذلك قوله عزَّ وجل: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ﴾(٣) ومثل ذلك ما ثبت في الحديث الصَحيح القدسي: «يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أُوفِّيكم إيَّاها فمن وَجَدَ خيراً فلْيَحْمدِ اللَّهَ، ومن وجد غير ذلك فلا يُلومَنَّ إلا نَفْسَه»(٤)... وثانياً: بإمكان الجمع بحمل مثل قوله: ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾(٥). وقوله سبحانه وتعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾(٦) على

---

(١) سورة الحديد: آية رقم (٢٢).
(٢) سورة التوبة: آية رقم (٥١).
(٣) سورة الشورى: آية رقم (٣٠).
(٤) أخرجه مسلم في «الصحيح»: (٤/١٩٩٤ - ١٩٩٥) رقم (٢٥٧٧) وغيره.
(٥) سورة الحديد: آية رقم (٢٢).
(٦) سورة التوبة: آية رقم (٥١).

عدم التسبّب من العبد بأسباب الخير من الدعاء وسائر أفعال الخير. وحمل ما ورد فيما يخالف ذلك على وقوع التسبّب بأسباب الشر المقضية لأمان المكروه ووقوعه على العبد.

وهكذا يكون الجمع بين الأحاديث الواردة لِسَبق القضاء، وأنه فرغ من تقدير الأجل والرزق والسَعادة والشقاوة، وبين الأحاديث الواردة في صلة الرحم بأنها تزيد في العمر، وكذلك سائر أعمال الخير، وكذلك الدّعاء. فتحمل أحاديث الفراغ من القضاء: على عدم تسبب العبد بأسباب الخير والشر، وتحمل الأحاديث الأخرى: على أنه قد وقع من العبد التسبّب بأسباب الخير من الدّعاء والعمل الصّالح وصلة الرّحم، أو التسبب بأسباب الشر.

[استشكال ودفعه]:

فإن قُلتَ: قد تقرر بالأدلة من الكتاب، بأن علمه عزَّ وجلَّ أزليّ، وأنه قد سبق في كلّ شيء، ولا يصح أن يقدر وقوع غير ما قد علمه، وإلا انقلب العلمُ جهلاً، وذلك لا يجوز إجماعاً.

قُلْتُ: علمهُ عزَّ وجلَّ سابقُ أزليّ، وقد علم ما يكون قبل أن يكون، ولا خلاف بين أهل الحقّ من هذه

الحيثية[1]، ولكنه غلا قومٌ فأبطلوا فائدة ما ثبت في الكتاب

---

(١) والأدلة على هذا كثيرةٌ شهيرةٌ في الكتاب وصحيح السنّة، منها: الآيات العديدة التي ساقها المصنِّفُ، أما الأحاديث، فمنها: قول رسول الله ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق، قبل أن يخلق السماوات والأرض، بخمسين ألف سنة» أخرجه من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص:
مسلم في «الصحيح»: (٢٠٤٤/٤) رقم (٢٦٥٣) وابن وهب في «القدر»: رقم (١٧) والترمذي في «الجامع»: (٤٥٨/٤) رقم (٢١٥٦) وعبد بن حميد في «المنتخب»: رقم (٣٤٣) والبيهقي في «الأسماء والصفات»: (ص ٤٧٧) و«الإعتقاد»: (ص ١٣٦) والآجرّي في «الشريعة»: (ص ١٧٦) والفسوي في «المعرفة والتاريخ»: (٢/٥١٣ - ٥١٤) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان»: (٣٢٧/١) والبغوي في «معالم التنزيل»: (٢٣١/٦) و«شرح السنة»: (١٢٣/١) وعثمان الدّارمي في «الرد على الجهمية» رقم (٢٥٤) و(٢٦٢) وأحمد في «المسند»: (١٦٩/٢) وابنه في «السنة»: (ص ١٢١).
ومن الأحاديث: تحاج آدم وموسى، وفيه: «قال آدم لموسى: أفتلومني، على أمر قد قدّر، قبل أن يخلق السماوات والأرض، بخمسين ألف سنة».
أخرجه البخاري في «الصحيح»: (٤٤١/٦) رقم (٣٤٠٩) و(٥٠٥/١١) رقم (٦٦١٤) ومسلم في «الصحيح»: (٢٠٤٢/٤) رقم (٢٦٥٢) بنحوه.
قال ابن القيم في «شفاء العليل»: (ص ١٣) فيه: «هذا حديث صحيح، متفق على صحته، لم تزل الأمة تتلقاه بالقبول من عهد =

والسنّة من الإرشاد إلى الدعاء، وأنه يرد القضاء، وما ورد في الإستعاذة منه صلى الله عليه وآله وسلم من سوء القضاء، وما ورد من أنه يصاب العبد بذنبه، وبما كَتَبَتْ يدُهُ، ونحو ذلك، مما جاءت به الأدلةُ الصّحيحة، وجعلوه مخالفاً لسبق العلم، ورتَّبوا عليه أنه يلزم انقلاب العلم جهلاً. والأمر أوسعُ مِنْ هذا، والذي جاءنا بسبق العلم وأزلته، هو الذي جاءنا بالأمر بالدّعاء والأمر بالدّواء، وعرَّفَنَا بأن صلة الرحم تزيد في العمر، وأنّ الأعمال الصالحة تزيد فيه أيضاً، وأنّ أعمال الشر تمحقه، وأن العبد يصاب بذنبه، كما يصل إلى الخير ويندفع عنه الشر بكسب الخير، والتلبّس بأسبابه، فأعمال بعض ما ورد في الكتاب والسنة، وإهمال البعض الآخر، ليس كما ينبغي، فإنَّ الكلَّ ثابتٌ عن الله عزَّ وجلَّ، وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والكلُّ شريعةٌ واضحةٌ، وطريق مستقيمة، والجمع ممكن بما لا إهمال فيه لشيء من الأدلة، وبيانه: أنَّ الله تعالى كما علم أن العبد يكون له في العمر كذا، ومن الرّزق كذا، وهو من أهل السعادة والشقاوة، قد علم أنّه إذا وصل رحمه زاد له في الأجل كذا، وبسط له من

= نبيّنا ﷺ، قرناً بعد قرن، وتقابله بالتَّصديق والتّسليم، ورواه أهل الحديث في كتبهم، وشهدوا به على رسول الله ﷺ أنه قاله، وحكموا بصحته».

الرزق كذا، وصار في أهل السّعادة بعد أن كان في أهل الشّقاوة، أو صار في أهل الشّقاوة بعد أن كان في أهل السّعادة، وهكذا قد علم ما ينقصه للعبد، كما علم أنه إذا دعاه، واستغاث به والتجأ إليه صَرَفَ عنه الشرَّ، ودفع عنه المكروه، وليس في ذلك خلف، ولا مخالفة لسبق العلم، بل فيه تقيد المسببات بأسبابها، كما قدّر الشّبع والرَّويّ بالأكل والشرب، وقدّر الولد بالوطء، وقدّر حصول الزرع بالبذر، فهل يقول عاقلٌ بأن ربط هذه المسببات بأسبابها، يقتضي خلاف العلم السّابق أو ينافيه بوجه من الوجوه[1].

---

(١) وإذا تقرر هذا، فاعلم ـ هدانا الله وإياك ـ أن الخلاف بين القائلين بزيادة العمر ونقصه والنّافين له خلاف لفظيّ، إذ لا يسع مَنْ له أدنى تأمّل، أن يخالف في أن علم الله تعالى، لا يتغيّر ولا يتبدّل، ولا يسع من أمعن النّظر في الآيات والأحاديث، الواردة في المحو والإثبات من اللوح، أن يخالف وقوع ذلك فيه. وهذا فيه دلالة، على مزيد قدرة الله وعظمته، حيث يتصرّف في العالم العلوي والسفلي، بما شاء من محو وإثبات، وغيرها. وإنه لا حجر عليه في فعله، بخلاف ما إذا قلنا: بعدم وقوع المحو والإثبات، فيكون فيه ما فيه، على ما فيه. وبيان ذلك: إن القدر المدوّن والمكتوب قبل الخلق في أم الكتاب، والذي تتسلسل فيه الأفعال، بناءً على سوابقها، ليس سلسلةً منيعةً من العلل والمعلولات، التي لا يمكن الرجوع عنها، أو تغيرها أو ضبطها أو منعها من الصّدور، =

= وإذا لم تكن ذلك هو صفة الخلق والأمر الإلهي، فإنه يعني أمرين خطيرين:

الأول: إثبات استقلال للقدر، يستتبع حاكمية على الفاعلية الإلهية، تحدّ من القدرة المشيئة، وهذا فوق أن ينسب إلى قدرة الله العجز، وإلى المشيئة المحدودية والنقص، فإنه يجعل من القدر شريكاً، وإلهاً آخر، **وهذا محال**.

والثاني: يؤدّي أيضاً إلى القول بأن الله ـ سبحانه ـ قد اعتنى بالعالم مرة واحدة، فخلقه أولاً، ورتب كل شيء في القدر المكتوب، ثم جعل الأشياء والمخلوقات ـ بشراً كانوا أم غير بشر ـ يصدرون، كل يستتبع الآخر، وكل سابق يوجب إيجاد لاحقه، كأنه خروج من كمون، أو سلسلة من الأفعال والحوادث والأشياء تجرّ كلُ حلقةٍ منها الأخرى، حتى آخر الزّمان. ومن ثم: فذلك يعني انقطاع الصّلة بين الله والعالم، وإهماله له، بعد عنايته به مرةً واحدة في البدء. وذلك يجرّ أيضاً إلى نسبة العجز إلى القدرة الإلهية والفاعلية، والحدّ من المشيئة. حيث أنه يستتبع عدم مقدرته، أو عدم جواز إرادته التغيير، لأي شيء سوف يحدث، أو منع أي شيء من الحدوث. ومن ثم يصبح صدور العالم خلقا وفعلاً، من فاعليته في المرّة الأولى، منذ البدء صدوراً ميكانيكياً، وتصبح فيه السيطرة والهيمنة والملك والتأثير الحقيقي للعلل الغيبية والطبيعية، ويعود بنا مرة أخرى إلى تأليه هذه العلل، وجعلها شركاء لله، **وهذا أيضاً محال**.

من أجل ذلك: أوجب علينا التوحيد الإسلامي: الاعتقاد بأن ربوبيته تعالى ومباشرته لأمور الخلق وفاعليته، مستمرة في العالم،

= حيث يمدّه الله بالوجود، بأمره النّازل من السّماء إلى الأرض، فيثبت بذلك سيطرته التامة، وملكه لكل شيء، وهيمنته على كل شيء، وربوبيته لكل شيء. في هذا الكون المخلوق، طيلة وجوده، وحالة عدمه. ومن أجل هذا جاءت النصوص الصحيحة صريحةً في إمكان وجواز تغيير القدر، أعني: أن الشيء الذي دوّن، لا ينفذ ويحدث في الأرض بمجرد تدوينه وكتابته، بل إنه لا يحدث ولا يتنزل هذا الأمر من السماء إلى الأرض، إلا إذا أراد الله سبحانه له النزول والنفاذ.

بقي بعد هذا أن نقول: إن أهمية التّدوينات المتعدّدة للقدر، هي: أن الملائكة يتلقون التقادير من أم الكتاب، بأحداث معيّنة، لمدة زمنية محددة، لأفرادٍ معينين، ثم ينزل هذا التقدير من حالٍ إلى حالٍ، حتى يصل إلى التقدير اليومي، الذي يحتوي التقديرات الجزئية لأفراد البشر، وغيرهم من المخلوقات، فإذا نظر فيه الله ـ سبحانه وتعالى ـ محا منه ما يريد، وأثبت منه ما يشاء. والمحو والإثبات بناء على ما يرفع إليه سبحانه وتعالى من أعمال العباد الصّالحة أو معاصيهم، أو أدعيتهم أو غفلتهم عن ذكره. وليس ما يمحوه الله ـ سبحانه وتعالى ـ أو ما يثبته من أقدار، يعني نفي حتمية القدر، ولا يعني نسبة التغيير في المشيئة، أو نسبة نقص إلى العلم الإلهي، وذلك لأن هذا الذي حدث من تغيير أو تبديل أو محو أو تخفيف وتلطيف في القضاء والقدر، إنما هو مسجل عند الله في أم الكتاب. وإن كانت المقادير التي محيت مسّجلة أيضاً في أم الكتاب، ونقول منها أحوال التّدوين الأخرى، ومنها الحال الجزئي الأخير، إلا أنه قد حدث أن دعا =

و[لو] قال قائل: أنا لا آكل ولا أشرب، بل انتظر القضاء، فإن قدَّر اللَّهُ ذلك كان، وإنْ لم يقدِّره لم يكن. أو قال: أنا لا أجامع زوجتي أو أَمَتي ليحصل منهما الذرية، بل إنْ قدّر اللَّهُ ذلك كان، وإنْ لم يقدِّرْه لم يكن، لكان هذا مخالفاً لما عليه رسلُ الله، وما جاءت به كتبُه، وما كان عليه صلحاءُ الأمة وعلماؤها. بل يكون مخالفاً لما عليه هذا النّوعُ الإنسانيُّ من أبينا آدم إلى الآن، بل يكون مخالفاً لما عليه جميعُ الحيوانات في البرّ والبَحْر. فكيف ينكر وصول العبد بدعائه، أو بعنمه الصّالح، فإن هذا من الأسباب التي ربط الله مسبباتها، وعلمها قبل أن تكون، فعلمه على كل

= العبدُ ـ مثلاً ـ صاحبُ هذه المقادير ربَّهُ ـ عزَّ وجلَّ ـ فيستجيب له سبحانه، وذلك بعد التدوين والنسخ من أم الكتاب، فلما عرضت عليه سبحانه وتعالى ـ وهو أعلم بدونها ـ محاها الله، أو لطف فيما فيها من قضاء.

وانظر إن أردت الإستزادة والتوسع في هذا الموضوع: «القضاء والقدر في الإسلام»: (٣٨١/١ وما بعدها) للدكتور فاروق الدسوقي و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: (٥١٦/٨ وما بعدها) و«شفاء العليل» لابن القيم (ص ١٨ وما بعدها) و«إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزّيادة والنقصان»: (ص ٦٠ و ٦٤ وما بعدها) و«فتح الباري»: (٤٨٥/١١) و«مسألة القضاء والقدر»: (ص ١٧٧).

تقدير أزليّ في المسببات على حصول أسبابها. ولم يعد العاد من أمثال هذه الآيات القرآنية، وما ورد موردها من الأحاديث النبويّة، وهل ينكر هؤلاء الغلاة مثل هذا أو يجعلونه مخالفاً لسبق العلم، مبايناً لأزليته؟ فإنْ قالوا: نعم، فقد أنكروا ما في كتاب الله عزّ وجلّ من فاتحته إلى خاتمته، وما في السنة المطهرة من أولها إلى آخرها. بل أنكروا أحكام الدّنيا والآخرة جميعاً، لأنّها كلُّها مسببات مترتّبة على أسبابها، وجزاآت معلّقة بشروطها. ومن بلغ إلى هذا الحدّ في الغباوة، وعدم تعقل الحجّة لم يستحق المناظرة، ولا ينبغي معه الكلام، فيما يتعلّق بالدّين، بل ينبغي إلزامه بإهمال أسباب ما فيه صلاح معاشه، وأمر دنياه، حتى يغشى عن غفلته، ويستيقظ من نومته، ويرجع عن ضلالته وجهالته.

ثم يقال لهم: هذه الأدعية الثّابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في دواوين الإسلام، وما يلحق بها من كتب السنَّة المطهرة، قد علم كلُّ مَنْ له علم، أنّها كثيرةٌ جداً، بحيث لا يحيط بأكثرها إلا مؤلَّفٌ بسيطٌ، ومصنَّفٌ حافلٌ[1]، وفيها تارة استجلاب الخير، وفي أخرى استدفاع

---

(١) وقد جمع الأذكار الواردة عن رسول الله ﷺ جماعةٌ من أهل العلم، مثل: النووي في «الأذكار» والنسائي وابن السني في «عمل =

الشرّ، وتارة متعلّقة بأمور الدّنيا، وتارة بأمور الآخرة، ...
ذلك تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم لأمته ما يدعون به في
صلاتهم، وعقب صلواتهم، وفي صباحهم ومسائهم، وفي
ليلهم ونهارهم، وعند نزول الشّدائد، وعند حصول نعم الله
إليهم، هل كان هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم لفائدة
عائدة عليه وعلى أمّته بالخير، خالية لما فيه مصلحة، دافعة لما
فيه مفسدة.

فإن قالوا: نعم. قلنا لهم: فحينئذ لا خلاف بيننا وبينكم، فإن هذا الإعتراف يدفع عنا وعنكم معرّة الإختلاف، ويريحنا ويرحكم من التطويل في الكلام على ما أوردتموه وأوردنا. وإنْ قالوا: ليس ذلك لفائدة عائدة عليه وعلى أمته بالخير، جالبةٍ لما فيه مصلحة، دافعة لما فيه مفسدة، فهم أجهل من دوائهم، وليس للمحاجّة لهم فائدة، ولا في المناظرة معهم نفع. يا عجباه كل العجب! أما بلغهم ما كان عليه أمرُ رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم، وما يعمل من أول نبوءته إلى أن قبضه الله إليه من الدعاء لربه، والإلحاح عليه، ورفع يديه عند الدعاء حتى يبدو بياض إبطيه

= اليوم والليلة» وابن تيمية في «الكلم الطيب» وابن القيم في «الوابل الصيب» والسخاوي في «الإبتهاج بأذكار المسافر والحاج» ... وهو كثير جداً.

وحتى يسقط رداؤه، كما وقع منه في يوم (بدر)[1]. فهل يقول عاقل فضلاً عن عالِم: أنّ هذا الدّعاء منه فعله رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو يعلم أنّهُ لا فائدة فيه، ولا انتفاع به، ومعلوم أنّه صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بربِّه وبقضائه وقدره، وبأزليّته وسبق علمه بما يكون في بريته، فلو كان الدُّعاءُ منه ومن أمّته لا يفيد شيئاً، ولا ينفع نفعاً لم يفعله، ولا أرشد النّاسَ إليه، ولا أمرهم به، فإن ذلك نوعٌ من العبث، الذي ينزّه كلُّ عاقل فضلاً عن خير البشر وسيد ولد آدم [عنه]، [لِمَ] لَمْ يَقُلْ لهم: إذا كان القضاء واقعاً لا محالة، فإنه لا يدفعه شيءٌ من الدّعاء والإلتجاء والإلحاح والإستغاثة؟ فكيف لم يتأدّب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم مع ربّه؟! فإنه قد صح عنه أنه استعاذ بالله سبحانه من سوء القضاء، كما عرّفناك[2]، وقال: (وقني شر ما قضيت)[3] فكيف يقول هؤلاء الغلاة في الجواب عن هذا؟! أو على أي محملٍ يحملونه! ثم ليت شعري علام يحملون أمره سبحانه وتعالى

---

(١) دعاء النبي ﷺ يوم بدر: ثابت في «صحيح البخاري»: (٧/٢٨٧) و(٨/٦١٩) و«صحيح مسلم»: (٣/١٣٨٣ - ١٣٨٤) و«مسند احمد»: (١/٣٠ - ط أحمد شاكر).

(٢) تقدم ص (٢٤).

(٣) مضى تخريجه.

لعباده بدعائه بقوله: ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ ثم عقب ذلك بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[1] أي: مَنْ دعاني كما صرّح بذلك أئمةُ التّفسير. فكيف أمر عباده أولاً، ثم يجعل تركه استكباراً منهم ثم يرغبهم في الدّعاء، ويخبرهم [أنه] قريب من الدّاعي، مجيب لدعوته بقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾[2] ثم يقول معنوناً لكلمه الكريم بحرف يدل على الإستفهام الإنكاري والتقريع والتوبيخ ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾[3] ثم يأمرهم بسؤاله من فضله بقوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓۚ﴾[4].

فإن قالوا: إن هذا الدّعاء الذي أمرنا الله به، وأرشدنا إليه، وجعل تركه استكباراً، وتوعد عليه بدخول النار مع الذلّ، ورغّب عباده إلى دعائه، وعرّفهم أنّه قريبٌ، وأنه

(١) سورة غافر: آية رقم (٦٠).
(٢) سورة البقرة: آية رقم (١٨٦).
(٣) سورة النمل: آية رقم (٦٢).
(٤) سورة النساء: آية رقم (٣٢).

يجيبُ دعوةَ الدّاعي إذا دعاه، وأنكر عليهم أن يعتقدوا أنّ غيره يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف ما تنزل به من السوء، وأمرهم أن يسألوه وصله، ويطلبوا ما عنده من الخيرات، كلّ ذلك لا فائدة فيه للعبد، وأنه لا ينال إلا ما قد جرى به القضاء، وسبق به العلم، فقد نسبوا إلى الربِّ عزَّ وجلَّ مَا لا يجوز عليه، ولا يحل نسبته إليه، فإنّه لا يأمر العبد إلا بما فيه فائدة يعتد بها، ولا يرغّبه بما لا يحصل به الخير، ولا يرهّبه إلا عما يكون به عليه الضير، ولا يَعِدُهُ إلا ما هو حق يترتب عليه فائدة، فهو صادقُ الوعد، لا يخلف الميعاد، ولا يأمرهم بسؤاله فضله إلا وهناك فائدة تحصل بالدّعاء، ويكون لسببه الفضل عليهم، ورفع ما هم فيه من الضُرّ، وكشف ما حلّ بهم من السوء، هذا معلوم لا يشك فيه إلا من لم يعقل حججَ الله، ولا يفهم كلامَهُ، ولا يدري بخير ولا شر، ولا نفع ولا ضر، ومن بلغ به الجهل إلى هذه الغاية، فهو حقيق بأن لا يخاطب، وقمين بأن لا يناظر، فإن هذا المسكين المتخبِّطَ في جهله، المتقلِّبَ في ضلاله، قد وقع فيما هو أعظم خطراً من هذا، وأكثر ضرراً منه.

وهكذا ما شرعه الله لعباده من الشرائع، على لسان أنبيائه، وأنزل بها كتبه، يقال فيه مثل هذا، فإنه إذا كان ما قد حصل في سابق علمه عزّ وجلّ كائناً، سواء بعث الله إلى

عباده رسله وأنزل إليهم كتبه أو لم يفعل، كان ذلك عبثاً يتعالى الرب سبحانه عنه، ويُنَزَّه عن أن ينسب إليه.

فإن قالوا: إنَّ الله سبحانه قد سبق علمُهُ بكلّ ذلك، ولكنه قيَّده بقيودٍ، وشرطه بشروطٍ، وعلّقه بأسبابٍ، فعلم مثلاً أنَّ الكافر يُسْلِمُ، ويدْخُلُ في الدِّينِ بعد دعائه إلى الإسلام، أو مقاتلته على ذلك، وأنَّ العباد يعمل منهم من يعمل بما يَعِدُهُم اللَّهُ به بعد بعثه رُسُلَهُ إليهم، وإنزال كُتُبَهُ عليهم. قلنا لهم: فعليكم أن تقولوا هكذا في الدّعاء، وفي أعمال الخير، وفي صلة الرّحم، ولا نطلب منكم إلا هذا، ولا نريد غَيْرَهُ، وحينئذ قد دخلتم إلى الوفاق من طريق قريبةٍ، فعلام هذا الجدال الطّويل العريض، واللجاج الكبير الكثير، فإنا نقول أن الله سبحانه قد علم في سابق علمه، أن فلاناً يطول عمره إذا وصل رحمه، وأن فلاناً يحصل له من الخير كذا، أو يقع عنه من الشرّ كذا، إذا دعا ربَّه، وأن هذه المسبّبات مترتبة على حصول أسبابها، وهذه المشروطات مقيّدة بحصول شروطها، وحينئذ فارجعوا إلى ما قدمنا ذِكْرَهُ من الجمع بين ما تقدَّم من الأدلة، واستريحوا من التّعب، فإنه لم يبق بيننا وبينكم خلاف من هذه الحيثية، وقد كان الصَّحَابةُ مثل عمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود وأبي وائل وعبدالله بن عمر الذين كانوا يدعون الله عزَّ وجلَّ بأن يجعلهم

في أهل السعادة إن كانوا قد كتبوا من أهل الشقاوة كما قدمنا. وهم أعلم بالله سبحانه، وما يجب له، ويجوز عليه.

وقال كعبُ الأحبار حين طعن عمر وحضرته الوفاة: والله لو دعا عمر أن يؤخّر أجله لأخّره. فقيل له: إن الله عز وجل يقول: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[1] فقال: هذا إذا حضر الأجل، فأما قبل ذلك فيجوز أن يزداد وأن ينقص[2].

ومن شك في شيء من هذا فليطالع الكتب الصحيحة في أخبار الصالحين، كـ«حلية أبي نعيم» و«صفوة الصفوة» لابن الجوزي، و«رسالة القشيري» فإنه يجد من هذا القبيل ما ينشرح له صدْرُهُ، ويثلج به قلبه.

بل كلّ إنسانٍ إذا حقق حال نفسه، ونظر في دعائه لربّه عند عروض الشّدائد، وإجابته له، وتفريجه عنه [يجد] ما يغنيه عن البحث عن حال غيره، إذا كان من المعتبرين المفكرين، وهذا نبي الله عيسى بن مريم عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ، كان يحيي الموتى بإذن الله، ويشفي المرضى

---

(١) سورة الأعراف: آية رقم (٣٤).

(٢) أخرج هذا الأثر: إسحاق بن راهويه في آخر مسند ابن عباس، كما قال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف»: (ص١٣٩).

بدعائه، وهذا معلوم حسبما أخبرنا الله سبحانه في كتابه الكريم، وفي الإنجيل من القصص المتضمنة لإحياء الموتى، وشفي المرضى بدعائه، ما يعرفه من اطلع عليه.

وبالجملة فهؤلاء الغلاة الذين قالوا: إنه لا يقع من الله إلا ما قد سبق به العلم، وإن ذلك لا يتحوّل ولا يتبدّل، ولا يؤثّر فيه دعاء، ولا عمل صالح، فقد خالفوا ما قدّمنا من ايات كتاب الله العزيز، ومن الأحاديث النبويّة الصّحيحة، من غير ملجيء إلى ذلك، فقد أُمكِنَ الجمعُ [على] ما قدّمناه، وهو متعيّن. وتقديم الجمع على التّرجيح، متّفقٌ عليه، وهو الحقّ.

وقالوا: إنّ الله لا يعلم بالجزئيات إلا عند وقوعها!! تعالى عن ذلك، وهذا قول باطل، يخالف كتاب الله وسنة رسول الله [صلى الله عليه وآله وسلم] وإجماع المسلمين، وقد تبرّأ من مقالة معبدٍ هذه وأصحابه، مَنْ أدركهم من الصّحابة، منهم: ابن عمر، كما ثبت ذلك في «الصحيح»[1]، وقد غلط مَنْ نسب مقالتهم إلى المعتزلة،

---

(١) انظر: «صحيح مسلم»: كتاب الإيمان: باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان: (١/٣٦ - ٣٧).
وبراءة ابن عمر منهم كانت لأمرين:
الأول: تأديبهم على إحداث تلك البدعة، التي تثلم الدّين، وتخدش العقيدة.

فإنه لم يقل بها أحدٌ منهم قط، وكتبهم مصرّحة بهذا، ناطقة به، ولا حاجة لنا إلى نقل مقالات الرّجال، فقد قدمنا من أدلة الكتاب والسنن والجمع بينهما ما يكفي المنْصِف، ويريحه من الأبحاث الطّويلة العريضة، الواقعة في هذه المسائل، ومن الإلزامات التي ألزم بها بعضُ القائلين البعض الآخر، ودين الله سبحانه بين المفرّط والغالي، وفي هذا المقدار كفاية، لمن له هداية، والله وليُّ التوفيق.

(تمت)

= والآخر: تحذير المسلمين من الإنخداع ببدعتهم.

وقد حصل مثل فعل ابن عمر لغير واحد من التابعين، مثل: ابن سيرين، كما عند: ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (١٩٧/٧) واللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة»: (١٣٣/١) والآجرّي في «الشريعة»: (ص ٥٧) وابن وضاح في «البدع»: (ص ٥٣) والبرْبهاري في «شرح كتاب السنة» كما في «طبقات الحنابلة»: (٣٩/٢) والدارمي في «السنن»: (١٠٩/١) وابن بطة في «الإبانة»: (١/٤٠/ب) وابن الجوزي في «تلبيس إبليس».

وانظر أمثلة أخرى من هجران أهل البدع والفسق في كتابنا «أحكام الهجر في الكتاب والسنة»: في الفصل الأول من الباب الثاني، نشر وتوزيع دار ابن القيم/ الدمام.

كان الفراغ من التعليق عليه، وتخريج أحاديثه، بعد أذان صلاة العصر، من يوم الأربعاء، الموافق ١٢/ ربيع الثاني/ سنة ١٤٠٩. وصلى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهـرس